مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التنمية والديمقراطية في جمهورية كوريا دراسة في جدلية العلاقة
اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام محمد العامري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/274
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنمية والديمقراطية في جمهورية كوريا
دراسة في جدلية العلاقة

أ.م.د ابتسام محمد العامري(*)

المقدمة :

بعد ان عُتِقت رقبتها من الاحتلال الياباني الذي استمر 35 عاماً والاحتلال الامريكي وضعت كوريا نصب عينيها هدفاً بعيد الأمد تتمثل ببناء بلدها وتثبيت اسس اركانه غير عابئة بالمشاكل والحروب التي وقفت في طريق هدفها ،ومتجاوزة كل الصعاب ، ومحققة افضل النتائج مما مهد الطريق امامها لتصبح من اقوى الاقتصادات الاسيوية والعالمية الأمر الذي اكسبها احترام العالم وتقديره لتجربة اصبح يشار لها بالبنان .

واذا ما تجاوزنا الاطار الزمني القصير نسبياً الذي استغرقته عملية التنمية في جمهورية كوريا (*) والذي تحقق بفضل قيادة ناضجة وواعية لواقع بلدها ومشكلاته فأننا لا نستطيع ان نتجاوز امتلاك هذه القيادة القدرة على التكيف الخلاف والتجاوب الفعال مع الحاجات المحسوسة للبلاد وخلق انماط ومؤسسات جديدة قادرة على التعامل مع الممارسات المتقدمة في الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة التي سارت معاً في اطار علاقة تبادلية وثيقة تمكنت من تحقق تحول اقتصادي متسارع اشبه بالقفزة مختصرة للمراحل التاريخية التي استغرقها ذات التحول في الدول الغربية التي عُدت مصدر الالهام الاول للدول الساعية نحو النمو .

لمدة طويلة ساد اعتقاد شبه مطلق بين المفكرين الغربيين مفاده ان الثقافة السياسية في جمهورية كوريا كغيرها من دول شرق اسيا ذات طابع سلطوي ، وهذا يقلل بدوره من احتمالات التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية ويجعل مجتمعها غير مؤهل لتقبل قيم ومبادئ الديمقراطية ، ان مصداقية هذا الاعتقاد تعرضت للتشكيك بعد منتصف ثمانينيات القرن الماضي بعد ان اخذت كوريا تتجه نحو اعتماد الديمقراطية التي تتفق

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

خطوطها العامة مع الاطار الغربي للديمقراطية بينما تستمد خطوطها الاخرى من الخصوصية المحلية، فبعد اربعة عقود تلت الحرب العالمية الثانية انشغلت فيها كوريا بقضايا التنمية ورفع المستوى الاقتصادي لشعبها وتكوين مؤسسات الدولة الحديثة ، ادركت انها بحاجة لاطار سياسي محدد يدفع قوى التنمية بعد ان تم اطلاقها سابقاً في اطار سياسي مقيد ، فضلاً عن نضوج بيئة سياسية واعية ومدركة لا ترضى عن الديمقراطية بديلا كونها حسب مفهومها تعني الطريق المثالي للحياة ، ان السؤال الذي يطرح هنا هو : هل ستتمكن كوريا الجنوبية من المحافظة على تجربتها الخاصة بالتنمية والديمقراطية لتجعلها انموذجاً يحتذى به في الدول النامية ام ستتراجع عنها حال ظهور ازمة حادة في بلدها وهذا ما سيجيب عليه بحثنا المقسم على فصلين هي :-

الفصل الاول : تجربة التنمية في جمهورية كوريا .

الفصل الثاني : التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا

الفصل الاول : تجربة التنمية في جمهورية كوريا .

اتخذت الحكومات والقيادات السياسية التي حكمت جمهورية كوريا على اختلاف اشكالها وتوجهاتها هدفاً رئيسياً لا تراجع عنه مهما كلفها من اثمان حتى لو كانت باهضة الا وهو تحديث بلدها وتطويره ليأخذ مكانته التي يستحقها بين دول العالم

المبحث الاول :مرحلة تطورالاقتصاد الكوري

مرت التنمية في كوريا بأربع مراحل يمكن تقسيمها كالاتي :

المرحلة الاولى :مرحلة بناء الدولة 1948-1960

ظهرت بواكير النمو في كوريا بعد الاستقلال ،فعلى الرغم من تحطيم الحرب الكورية (1950-1953) لثلثي الطاقة الانتاجية الصناعية في البلاد ،وافتقار كوريا للموارد الطبيعية ، وكونها من اكثر بلدان العالم من ناحية الكثافة السكانية ،الا ان قيادتها كانت تحدوها رغبة جادة وحقيقة في إعادة بناء ما دمرته الحرب [1]،وبناء الاقتصاد من خلال سلسلة من الخطط الاقتصادية التي هدفت الى توسيع بنية الاقتصاد التحتية ،وانشاء مجموعة من الصناعات الرئيسة مثل السمنت والحديد وغيرها ،وزيادة القدرة الانتاجية للصناعات ،وكانت وسيلتها لتحقيق اهدافها تلك هي الاعتماد على المساعدات

الامريكية ومساعدات الامم المتحدة التي وصلت الى مبالغ ضخمة خلال عقد الخمسينيات من القرن المنصرم [2] .

وقد استخدمت الحكومة الكورية هذه المساعدات في تدعيم استقرار البلاد السياسي من خلال توزيعها على شكل منح ،وتمكنت الحكومة من فرض سيطرتها على النشاط الاقتصادي للشركات عبر التدخل في تمليك الشركات التي كانت مملوكة لليابانيين والترخيص للاعمال الكورية بالعمل في قطاعي الاستيراد والتصدير ،وهذا مادفع قطاع الاعمال في السعي الى اقامة علاقات وثيقة مع الحكومة من اجل الاستفادة من هذه المزايا والاستئثار بانتاج سلع حيوية معينة [3].

وعلى الرغم من بعض الاخفاقات التي حصلت في جهود التنمية خلال هذه المرحلة الا انه لايمكن ان ننكر التقدم الذي حصل في جهود الاعمار خاصة ما يتعلق منها باعادة بناء شبكة الاتصالات والمواصلات والتطور في القطاع الزراعي [4] .

المرحلة الثانية : مرحلة الاقتصاد الموجه (مرحلة ثنائية التصنيع والتصدير) 1961-1979 .

بعد وصول الرئيس بارك تشونغ هي الى السلطة بانقلاب عسكري في العام 1961 تبنى استراتيجية تنموية تقودها الدولة لبناء قاعدة صناعية في كوريا ،وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على تنشيط الصادرات وتشجيع الصناعات الثقيلة والكيمياوية ،ومن اجل هذا الغرض عمل على كبح التضخم المالي وتقييد الواردات [5] .

ان عوامل مثل ندرة الموارد الطبيعية ،ومحدودية السوق المحلي ورغبة الحكومة في تحقيق التراكم الرأسمالي بسبب ضعيف المدخرات المحلية نتيجة لتدني الاجور كانت من الاسباب التي دفعت بارك تشونغ هي الى تبني هذه الاستراتيجية التي بدأ ينسج خيوطها من خلال انشاء مجلس التخطيط الاقتصادي الذي عُد كونه عصب عملية التنمية والذي انيطت به مهمات عدة مثل وضع الاهداف الكلية والقطاعية للنمو طبقاً لسياسة التوجه نحو التصدير واحلال الواردات، وتوجيه عملية التنمية من خلال التنسيق مابين السلطة التنفيذية والوزارات المعنية بالشؤون الاقتصادية ، ومن اجل تحقيق هذه الاهداف فقد تم اعتماد الخطط الخمسية التي وضعت من قبل مجموعة من الخبراء الاجانب والكوريين

المقيمين خارج البلاد بعد دراسة دقيقة وعميقة لواقع الاقتصاد الكوري، وقد تم اعتماد اربع خطط في هذه المرحلة اهتمت الخطة الاولى 1962–1966 بتنمية الصادرات من خلال اعتماد عدد من السياسات ، اما الخطة الثانية 1967–1971 فقد واصلت الاهتمام بالتصدير فضلاً عن تطوير صناعة الالكترونيات والبتروكيمياويات ،فيما اعطت الخطة الخمسية الثالثة 1972–1976 اهتمامها نحو تنمية الصناعات الكيمياوية والثقيلة والدفاعية ، والوصول الى مرحلة الاكتفاء الغذائي ،وتميزت الخطة الخمسية الرابعة 1977–1981 باعطاء الاولوية الى تنمية الصناعات التي تحتاج الى عمالة مدربه وماهرة مثل صناعة الماكينات والالكترونيات والسفن[6].

كان تغيير الهيكل الصناعي هو الهدف الاساس خلال هذه المرحلة ومن اجل ذلك عملت الحكومة على استخدام كل ادواتها لتوجيه الموارد الى قطاعات معينة وهي ما اطلق عليها بالصناعات الاستراتيجية الست وهي الصلب والبتروكيمياويات والمعادن غير الحديدية وبناء السفن والالكترونيات والآلات ، وقد عملت الحكومة على تعزيز الكفاية الذاتية في المواد الخام الصناعية من خلال الصناعات الثلاث الاولى فيما تم اعداد القطاعات الثلاثة الاخيرة للصناعات التصديرية كثيفة التقنية .

ان هذا التقسيم المتناهي الدقه كان مدفوعاً بتوقعات في قدرة هذه الصناعات على التنافس في المجال الدولي ،لذا اتجهت هذه الصناعات الى ان تكون ذات بعد آجل، من اجل ذلك تم استيراد التقنية الحديثة أو توظيف العلماء والمهندسين الكوريين الذين تم تدريبهم في الولايات المتحدة[7].

يمكن ارجاع التقدم الاقتصادي الذي شهدته جمهورية كوريا خلال هذه المرحلة الى مجموعة اسباب ابرزها:

1–الخطط الخمسية التي سبق ان وضحنا دورها في الصفحات السابقة .

2–تحكم الدولة وتدخلها بالقطاع المالي والنظام المصرفي ،اذ كان النظام المالي في كوريا يعتمد على البنوك اكثر من اعتماده على الاسهم والسندات بوصفه من مصادر الاستثمار على المدى الطويل مما ادى الى تمكن الدولة من السيطرة على التدفقات المالية وتوجيهها نحو القطاعات التي تريدها ،والوسائل التي اعتمدتها الحكومة في تحقيق هذه

السيطرة كان بتأميم خمسة من كبرى البنوك الكورية مما جعل ابداعات ومدخرات المواطنين تحت تصرف الحكومة ،واخضاع عمل البنك المركزي لسياسة وزارة المالية .

3-ادخال التكنولوجيا المتطورة للصناعات المحلية ،لذا فرضت الحكومة مجموعة من القيود الصارمة في عام 1973 على ادخال هذه التكنولوجيا وهي ان تكون المشاركة المحلية في مشاريع مثل الصناعات كثيفة العمالة وذات التشغيل المحدود للخامات والسلع الاولية ،والمعتمدة على قاعدة الموارد المحلية ،والموجهة للأسواق المحلية بنسبة تفوق 50% .

4- تدخل الدولة بالسياسة الاستثمارية وتحديد مجالاتها من خلال فتح الاستثمار في القطاع الصناعي دون سواه من خلال اعتماد مجموعة من الاجراءات لعل ابرزها تحديد المشاركة الاجنبية في رأس المال المستثمر بنسبة 20% ماعدا الصناعات ذات الصفة التصديرية وذات التقنية العالية ، ووضع سلم تفضيلي للاستثمارات يتضمن تفضيل القروض الاجنبية العامة والخاصة التي تستطيع الحكومة من خلالها السيطرة على رأس المال ومراقبة تراكمه ،وتوجيهه نحو القطاعات التي تريدها[8]،مما يعني ان الدور الذي اداه الاستثمار الاجنبي المباشر في مسيرة التنمية في جمهورية كوريا كان محدوداً اذ لم يتجاوز نسبة 1,2 % فقط من اجمالي التكوين الرأسمالي المحلي خلال المدة مابين 1962-1979 [9] ، مما مكنها من السيطرة على المجالات الاقتصادية المهمة ،حتى ان القطاع الخاص كان يخضع لتوجيهات الحكومة وارشاداتها الا انها منحت رجال الاعمال دورا في صناعة السياسة الاقتصادية كونهم شركاء صغار وهذا مادفع الرئيس ارك ومن جاء بعده بتركيز الموارد في عدد قليل من الشركات الكبرى اما مايطلق عليها تشيبول بوصفها اساس النمو الاقتصادي القائم على التصدير اذ لم يكن هدفه الانفاق على سياسة الرفاهية بقدر التركيز على خلق وظائف جديدة من خلال النمو الاقتصادي [10] .

لم تجرِالتجربة التنموية الكورية خلال هذه المرحلة بيسر وسلاسة وانما وقفت عقبة في طريقها وهي وان لم توقفها الا انها دفعتها الى تغيير اسلوبها ومنهجها وطريقة عملها في المرحلة اللاحقة ،ومن ابرز العقبات كان معاناة الصناعات كثيفة العمالة من النقص الشديد في الائتمان والديون الكبيرة ، وارتفاع نسب التضخم واسعار الصرف لاسيما

بعد الازمة النفطية التي حدثت في عام 1979بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران، والاستخدام المنخفض للطاقة في الصناعات الثقيلة والكيمياوية ،وتعثر الصادرات[11].

وبعد ان عانى القطاع الزراعي من تعثر مبادراته في المرحلة السابقة عاد لينهض من جديد من خلال مبادرة اطلقتها الحكومة سميت هي حركة المجتمع الجديد او صاموئيل اندونغ ، ويهدف هذا البرنامج الذي بدأ تنفيذه في العام 1970 من خلال مشاركة فاعلة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية الى رفع مستوى معيشة الفلاحين ، وزيادة دخل الاسر الريفيه عن طريق تحسين البنية الاساسية الزراعية وتحسين البذور وتطبيق التكنولوجيا الزراعيه الحديثة وتشجيع الانتاج التعاوني بين الاسر المعيشية لزيادة الانتاج الزراعي ،والبحث عن فرص في الانشطة غير الزراعية لتحسين الوضع الاجتماعي للمال والافراد ،وايجاد نظام ضمان افضل للحياة الريفية ،وكان الاسلوب الذي تبناه هذا البرنامج يعتمد بدرجة اساسية على اسلوب المساعدة الذاتية والتعاون بوصفه شعاراً له وقام بتحديد فكرة المجتمع المحلي لتشمل الامة كلها .

ولقد تم تشجيع الفلاحين من قبل موظفو الادارة المحلية لعقد اجتماعات ،دورية لتخطيط مشروعات هذه الحركة وتنفيذها ،وكان غرض هذه الاجتماعات هو حشد المشاركة الحماسية في التنظيم وتنظيم التفاصيل الفعلية للمشروعات التعاونية .

لقد كان انجاز هذه الحركة التي اعتمدت خطة طويلة الأمد قائمة على الطرق والمناهج العلمية كبيراً من خلال عدد المشروعات والبرامج التي تم تنفيذها والتي شملت برامج انشاءات وتعليم وبيئة وانشطة مولدة للدخل[12].

شهد الاقتصاد الكوري خلال هذه المرحلة بعض المؤشرات التنموية الايجابية رغم المشاكل التي واجها كما يوضحه الجدول الأتي :

جدول رقم 1

المؤشرات التنموية الاساسية في الاقتصاد الكوري للمدة (1962–1980)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من	مساهمة القطاعات الاقتصادية

	(بليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	في الناتج المحلي الاجمالي		
			زراعة	صناعة	خدمات
1962	2,3	87	63,1	8,7	28,2
1970	8,1	252	50,4	14,5	35,2
1980	60,5	1592	34,0	22,5	43,5

المصدر :د.فريدريك معتوق ،المارد الاسيوي يسيطر ،مقاربة سوسيو –معرفية لتجارب معاصرة (اليابان–سنغافورة–الصين) بيروت ،منتدى المعارف ،201،ص67 .

وبلغ متوسط النمو السنوي الناتج المحلي الاجمالي للمدة مابين 1960–1980 مايقرب من 8,7% سنوياً ،اما الصادرات فقد سجلت معدل نمو سنوي وصل الى 26% خلال المدة مابين 1970–1986[13] .

المرحلة الثالثة :التثبيت الهيكلي والتحرير الاقتصادي (1980–1995)

دفعت عوامل عدة داخلية وخارجية الى اجراء تغييرات في هيكل الاقتصاد الكوري في هذه المرحلة ،فالعوامل الداخلية مثل ظهور الشركات الصناعية الكبرى (التشيبول)بوصفها قوة اقتصادية وسياسية تنافس الدولة في السيطرة على الموارد الرئيسة بالبلاد بل وحتى التفوق عليها في بعض الاحيان ، والكساد المالي الذي تفاقم بعد ازمة النفط الثانية في العام 1979 والذي دفع الرئيس بارك باللجوء الى صندوق النقد الدولي من اجل التوصل الى اتفاق التثبيت الذي يقتضي اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد[14]،والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي عانت منها البلاد بسبب التفاوت في توزيع الناتج القومي الذي انتفت منه العدالة ،وقد ادت هذه الاضطرابات الى افساح الطريق للرئيس تشوي كيوها بالوصول الى السلطة بعد اغتيال الرئيس بارك تشونغ هي.

اما العوامل الخارجية فتمثلت في قيام الولايات المتحدة بتخفيض عدد قواتها كوريا من 60الى 40 الف في العام 1971 ،وانهيار النظام المالي لمؤسسة بريتون وودز ، وتصاعد مفهوم الحمائية بعد هزيمة القوات الامريكية في فيتنام .

اعتمدت الدولة مجموعة من السياسات التي كان غرضها تحرير الاقتصاد الكوري كما جاء في خطة الاعوام 1980–1985 الخمسية والتي ركزت على ثلاثة امور

الاولى :التوسع في الصناعات البسيطة لحل مشكلة البطالة ،وهذه الصناعات كما انها تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة وغير ماهرة ،فأنها لا تتطلب في الوقت ذاته قدرات تكنولوجية عالية ومتقدمة .

الثانية :تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير الحماية الجمركية لبعض الشركات المتفوقة من ناحية الانتاج وتقديم التسهيلات اللازمة التي تمكن من خلالها شركات القطاع الخاص من الحصول على القروض التي تقدمها الدولة شروط وفوائد ميسرة .

الثالثة :العمل للحصول على قروض اجنبية لدعم الصناعة،وقد وجهت هذه القروض نحو مشروعات البنية الاساسية، والصناعات التصديرية ،وكل ذلك من اجل تسهيل مهمة الوفاء بتلك القروض في مواعيدها بدل ان تتراكم وتشكل عبئاً على الاقتصاد[15].

ولم يتوقف الأمر عند حد هذه الاجراءات بل بدأت كوريا في منتصف عقد الثمانينيات باتخاذ سلسلة من الاجراءات نتيجة زيادة حدة التنافس في الاسواق الدولية، وتعرضها لضغوط امريكية مستمرة بسبب توازن الميزان التجاري معها ،وتضمنت هذه الاجراءات تخفيف الضغوط على اسواق التصدير من خلال التوسع في الطلب المحلي، واتخاذ اجراءات مالية ونقدية من شأنها المساعدة على استقرار الاسعار وتخفيض نسب التضخم ، وخفض الانفاق في القطاع العام ،وتعديل السياسات التجارية والتخلص التدريجي من السياسات الحمائية وتخفيف الرقابة على النقد الاجنبي ،وتنويع اسواق التصدير [16] .

وقامت الحكومة ايضاً وضمن سلسلة اجراءاتها المالية بخصخصة المصارف الخاصة،وتحديد سقف لحيازة الاسهم المملوكة للشركات الصناعية الكبرى بحيث لاتتجاوز 5% ،واستمرت الدولة رغم هذه الخصخصة في ممارسة تأثير قوي على توجهات الائتمان في هذه المصارف ،كما حاولت الحكومة ايضاً بتقديم دعم مالي للشركات الصناعية الكبرى من اجل توجيهها نحو الصناعات المستهدفة وقد اعتمد صندوق الاستثمار القومي المعروف بتقديمه للقروض الداعمة للسياسات الاقتصادية صناديق البريد [17] .

وتميزت هذه المرحلة ايضاً بفتح الباب امام الاستثمار الاجنبي والذي كان رغبة محلية ودولية في آن واحد ،الاولى كان هدفها الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة ،والثانية كانت تحاول كسر احتكار الدولة ،للقرار الاقتصادي ودعم رأس المال الكبير ،وبالفعل فتحت الكثير من الصناعات ابوابها للمستثمرين الاجانب خاصة الصناعات الكيمياوية والاغذية والخدمات ، والسماح للاستثمار الاجنبي بالعمل ضلاً عن تحرير الاسواق شكل ضغطاً على المنتجين المحليين الذين كان عليهم الارتفاع بمستوى منتوجاتهم وعدم المغالاة في الاسعار ،وهكذا اصبحت قوى السوق هي من تحدد القطاع التي يجب ان تزدهر دول تدخل الدولة او دعمها .

كما تميزت هذه المرحلة ايضاً بتوسيع التشيبول دون ضبط فعال من الدولة مما منحها ميزة السيطرة المباشرة على السلطة ،وهذا الامر لايمكن ارجاعه الى توافق اخلاقي ما بين الطرفين وانما يعود الى حقائق الحياة الاقتصادية المتمثلة في نضوب موارد الدولة وتراجع الافتراض الاجنبي ، وتزايد الدين واعباء خدمته ،ورغبة الولايات المتحدة فيفتح كوريا لأسواقها امامها بعد ان تحملت طويلاً عبء فتح اسواقها امم المنتجات الكورية اثناء حقبة الحرب الباردة [18] .

واصلت حركة المجتمع الجديد خلال هذه المرحلة جهودها لأصلاح القطاع الزراعي وتطويره ولكن تم تغيير توجه الحركة من نظام توجهه الحكومة الى نظام ذاتي غير حكومي وقد ساعد الاعداد المنتظم والمتدفق للسلع والخدمات للمزارعين على خلق شعور الاحترام والتعاون المتبادل بين الفلاحين وموظفي الادارة المدنية .

لقد تحسن وضع الفلاحين في ظل مشاريع هذه الحركة واصبح يضاهي في وضعه الاجتماعي موظفي الدولة خاصة بعد حصول ابناءهم على شهادات عالية ،لذا لم تكن الاجتماعات الدوريه القروية تعقد لاجل المصادقة على او قبول قرارات معدة سلفاً من قبل الحكومة المركزية ، وانما كان الفلاحون في كثير من الاحيان يصرون على ان تكون الخطط والبرامج والمشروعات نابعة منهم ،لذا كانت الخطوط الارشادية توضع من قبل الادارة والموافقة على المشروعات والتفاصيل تتم من قبل الفلاحين .

لقد حدث تقدم كبير وتغير في الانتاجية الزراعية نتيجة هذه السياسة ،وكان هذا مبعثه تدخل الدولة جزئياً من خلال البحوث الزراعية والخدمات الارشادية ومشروعات التنمية المحلية التي شملت خلق البنية الاساسية الزراعيه ، وزيارة الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة سرعة نمو القطاع الصناعي وتقدم التكنولوجيا وزيادة الحضرنه، مما اسهم في خلق حوافز جديدة للأسر الريفية للحصول على مداخل كبيرة وبهذا تحولت البيروقراطية المحلية نتيجة لتدخل الحكومة وضغوطاتها على الادارات المحلية من مؤسسة قائمة على التخطيط الى اخرى قائمة على الفعل التنموي [19] .

حققت جمهورية كوريا خلال هذه المرحلة بعض المؤشرات التنموية الايجابية كما هو موضح في الجدول رقم(2) .

جدول رقم (2)

المؤشرات التنموية الاساسية في الاقتصاد الكوري مابين (1990–1998)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي(بليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي		
			زراعة	صناعة	خدمات
1990	242,3	5659	17,9	27,6	54,5
1995	457,9	10076	12,5	23,6	64,0

المصدر :د.فريدريك معتوق: مصدر سبق ذكره،ص67 .

وارتفعت خلال هذه المرحلة نسبة الاستثمارات من 30% في عام 1987 الى 36% في العام 1994 من الناتج المحلي الاجمالي ،وتمكنت كوريا من تحقيق فائض في ميزات المدفوعات ارتفعت على اثره احتياطات النقد الاجنبي من 3,6 مليار دولار في العام 1987 الى 25 مليار دولار في العام1994 [20].

جدول رقم (3)

تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي (1987–1994)مليون دولار امريكي

المؤشر	1987	1989	1990	1991	1992	1993	1994
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالمائه)	11,5	6,4	9,5	9,1	5,1	5,8	8,4
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي (بالمائه)	29,8	33,9	36,9	38,9	36,6	35,1	35,9
نسبة الادخار من الناتج المحلي الاجمالي (بالمائه)	35,5	35,7	35,5	35,7	34,5	34,8	34,8

الميزان الجاري	9854	5055	2179-	8728-	4529-	38,5	4531-
ميزان المدفوعات	5202	2453	2739-	3741-	4898	6542	2822
احتياطات النقد الاجنبي	3566	14978	14153	13306	16640	19704	25032

المصدر نفسه :د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص58 .

المرحلة الرابعة: عولمة الاقتصاد والتدخل غير المباشر للدولة 1995–حتى الآن

ان الانتقال هذه المرحلة كان مدفوعاً بعاملين اساسيين هما : تسارع عملية التحول نحو الديمقراطية والتي ما كان ممكناً معها الابقاء على القدرات التنظيمية العالية للنظام التسلطي ، والآخر :هو عدم تقبل الاقتصاد العالمي الذي دخل عصر العولمة للسياسات الاقتصادية ذات الطابع الفردي [21].

وهكذا ادى الادراك الكوري للعولمة الى صياغتها لبرامج ذات اهداف بعيدة المدى لاحداث تغيرات داخلية تمكنها من اخذ مكانتها المناسبة بين دول العالم الاكثر تقدماً ،من اجل هذا شكلت الحكومة لجنة العولمة في كانون الاول 1995برئاسة رئيس الوزراء لي هونغ كو وعضوية عدد من الوزراء والاكاديميون والناشطون الاجتماعيون ،وكان هدف اللجنة اصلاح المجالات الآتية وهي التعليم والتشريع والاقتصاد والسياسة والاعلام والادارة المحلية والوطنية والبيئة والثقافة ، لَكن تنفيذ خطة الاصلاح ظل محدوداً نظراً لرمزية المشروع .

ان العولمة بوصفها اعادة هيكلة اقتصادية من منظور الرئيس الكوري كيم بونغ سام كان ينبغي ان تشتمل على الاجراءات الآتية :

1–خلق نموذج تنموي جديد :اتجهت الدولة الى تقوية الوضع القائم المبني على التشيبول بدل انشاء نظام جديد،مما ادى الى اخفاقها في عملية اعادة الهيكلية الداخلية خاصة فيما يتعلق بالكيانات الاقتصادية الكبيرة.

ادى الاخفاق السابق ،وتقاعس الحكومة عن معالجة المشاكل البنيوية في قطاع المال والاعمال [22] ،وتغلغل ايديولوجية الليبرالية الجديدة في ثنايا السياسات العامة من جانب ،وتبلور هيكلية النظام الدولي الجديد على قاعدة القوة العظمى الوحيدة من جانب اخر مما قلص من هامش المناورة الذي كان متاحاً في ظل نظام ثنائي القطبية من خلال العلاقة المعقدة للتبعية ، ومحاولة ارساء علاقة جديدة مكانها تقوم على ثنائية الهيمنة

،الاخضاع عبر تطور تدريجي متراكم[23]،وغلبة الطابع التوجيهي للدولة في ادارة الاقتصاد الوطني ادى الى ظهور الازمة المالية الاسيوية في عام 1997[*]، والتي دفعت المستثمرون الاجانب الى سحب ودائعهم من المصارف الكورية مما احدث ازمة سيولة مالية لم تعمل الحكومة على معالجتها بالسرعة الممكنة بل جعلتها تتفاقم ،ونتيجة هذه الازمة اضطرت الحكومة الى طلب قرض من صندوق النقد الدولي يصل 57 مليار دولار تمكنت من تسديده في العام التالي [24] .

دفعت هذه الازمة بالرئيس كيم داي جونغ الى ايقاف العمل بنموذج الدولة التنموية السابق وبناء نموذج رأسمالي تنافس متحيز للاتجاهات الجديدة للعولمة ،ونجح وان كان بشكل جزئي ان يفك التحالف الثروة والسلطة واعادة تشكيله من خلال تفكيك التيشيبول مستخدماً فرصة تدخل صندوق النقد الدولي لاحكام سيطرته وفرض قيوده على التيشيبول ،واعادة الحيوية للاقتصاد عن طريق اعادة هيكلته خاصة في القطاعين المالي والمصرفي [25] ,وقد شملت حزمة اجراءاته الاصلاحية مايأتي[26] :

1- تطبيق سياسة مالية اقل تشدداً حيال القروض الاجنبية التي تحتاجها المصارف الكورية اذ تجنبت الدولة التدخل في تحديد نسب الفوائد القصوى عليها ،مما وفر للمصارف مرونة اكبر في الحركة مكنها من الاستجابة بسرعة لاي نقص في التمويل الاستثماري الداخلي .

2- العمل على اعادة المادة تأهيل القطاع المصرفي الكوري بحيث يتمكن من تنويع مصادر ايراداته واماكن توظيفها سواء داخل البلاد او خارجها .

3- تقليص حجم النفقات في الميزانية العامة للدولة شاملاً جهاز موظفي الخدمة المدنية خاصة الذي لطالما عانى من تضخمه وقلة انتاجيته .

واذا كانت اصلاحات الرئيس كيم داي جونغ افقية بتركيزها على اعادة هيكلة الدولة من اجل تنظيم العلاقة بين الدولة والسوق ،جاءت سياسة سلفه رو موهيون الاصلاحية رأسية من خلال تأكيدها على اعادة هيكلة الدولة هي اجل تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحليه من خلال استخدام اللامركزية بوصفها الوسيلة الناضجة لتطوير القدرة التنافسية للدولة عبر اعادة هيكلة الدولة [27] .

2- تفكيك التشيبول :

كان للتشيبول دوراً مهماً خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في بناء الاقتصاد الكوري لدرجة انه اصبح مسيطراً على الدولة التي لم تستطع الحد من نفوذه بل تحولت الى اداة بيده في اجيال كثيرة ،مما ادى الى تكوين تحالف بين الطرفين اكتنفه درجة عالية من الفساد وتزايد مديونيات الشركات الكبيرة مما اوجد خللاً هيكلياً في نظام التمويل خاصة بعد تحول روؤس الاموال من الاستثمارات المنتجة الى المضاربة أومحاولة الشركات الكبرى اعادة توطين صناعاتها خارج كوريا ، مما ادى الى

تراجع الصناعة وتزويد نسب البطالة استدعى بسببها الى فتح المجال امام الاستثمار الاجنبي بدءاً من عام 1995 في محاولة لجذب التكنولوجيا الجديدة والمال للبلد والمحافظة على وضعه التنافسي .

انقسم اقتصاديو كوريا بشأن كيفية التعامل مع التشيبول اذ رأى الفريق الاول بضرورة الحد من نفوذ التشيبول وسلطته من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يخلق بنيان قومي تنافسي ،لكن التشيبول ورغم وجود قرارات حكومية الحد من سلطته الا انه استطاع ان يجعلها بلا تأثير .ويرى الفريق الآخر ان اصلاح البنية الاقتصادية يتطلب الاسراع بتحرير الاقتصاد والانفتاح على الخارج ،وهذا يعني عدم تفكيك التشيبول الذي بِفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي .

وحسم الرأي اخيراً بالابقاء على التشيبول بعد تراجع النمو الاقتصادي في البلاد بعدم مقاومة التشيبول للاجراءات التي اتخذت ضدها ،ومخاوف الطبقة الوسطى من هذه الاجراءات [28] ،مما دفع الرئيس كيم داي جونغ الى الاعلان عما سمي بصفقة التبادل والتي تقتضي ضرورة قيام هذه الشركات بالتخصص في صناعة معينة والتخلي عن انتاجها لاي منتجات لها صلة بصناعات اخرى ،مثال ذلك الصفقة التي قامت بين شركتي سامسونغ ودايو والتي تخلت بموجبها الثانية عن صناعة الالكترونيات للاولى فيما تخلت الاولى عن صناعة السيارات للثانية ، فضلاً عن اجراء بعض التغييرات الهيكلية في بنيان هذه الشركات [29] .

شكل العام 1997 حد فاصل بين عهد قادم اذا لم تبق لسياسة الاقتصادية كما هي وانما ادركت كوريا ان عليها تغيير سياستها على وفق المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية من اجل التعامل مع العولمة والمحافظة على استمرارية نموها الاقتصادي من خلال اتخاذ الاجراءات الاتية :

1-بناء فواعل كبرى نسبياً ومؤثرة في عالم العولمة اي الشركات عابرة الجنسيات من اصل كوري مثل ال جي ودايو وغيرها .

2- تغيير طبيعة العلاقة مابين الدولة والتشيبول من خلال تخفيف دور الاولى في مواجهة الثانية ،مما جعل الاخيرة تتحول من متأثر بالسياسة العامة الى مؤثر فيها ، وفاعلاً مستقلاً على الساحة الدولية لا بل ومتحالفاً مع الشركات الدولية العملاقة ، مما جعل قبضة الدولة عليها تتراخى الى حد كبير في مقابل نشوء علاقات التألف عابر الجنسيات من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ والتحالف الاستراتيجي.

3-تزايد اندماج الشركات الكورية في صيغة تقسيم العمل الرأسمالي التكنولوجي الممثلة في منظومة الابتكار العالمي ضمن المد المتسارع للتكنولوجيا العالمية .

4- استمرارية ارتباط كوريا استراتيجياً بالولايات المتحدة وتكنولوجياً ومدنيا باليابان،وقد مثلت هذه الثنائية عقدة النموذج الكوري للتنمية في بدايات القرن الحادي والعشرين [30].

5- تحرير الحكومة الكورية لقطاع الخدمات نتيجة للضغوط التي ترضت لها من شركاتها التجاريين ومنظمة التجارة العالمية ،ومنح التجارة دوراً اكثر فاعلية بعد ان ازدادت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 34,8 % في عام 1997 الى 72,77% في العام 2000 [31] .

وتشير المؤشرات التنموية في جمهورية كوريا في العام 2011 الى ارتفاع نسبةالناتج المحلي الاجمالي الى 673 مليار دولار ،ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي متكافئاً مع القوة الشرائية الى 21,850 الفدولار ،ومعدل النمو السنوي الى 5% ، اما مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسة في هذا الناتج فهي كما يأتي 3,6% زراعة ، 40,8% صناعة ومناجم55,6% خدمات ،وبلغ معدل البطالة 3,5% ،اما التضخم فوصل الى

معدل 2,7%،اما قيمة التجارة الخارجية فكانت 373,13مليون دولار ،اذ كانت قيمة الصادرات 197,637 مليون دولار فيما بلغت قيمة ،الواردات 175,476 مليون دولار[32] .

المبحث الثاني :خصائص عملية التنمية في جمهورية كوريا

تميزت العملية التنموية في كوريا بالخصائص الاتية :

اولاً مركزية السلطة والعوامل الحاكمة لدورها التنموي :

ادت الدولة دوراً كبيراً في توجيه عملية التنمية في كوريا من خلال تبني سياسة تصنيفية يتميز بأربعة سمات هي [33] :

أ- المرونة: وتتمثل في الرغبة والمقدرة على تغيير السياسات اذ ثبت عدم جدواها .

ب- الانتقائية: وتتمثل في توجيه الحوافز الحكومية بطريقة تمييزيه بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية استناداً الى معايير خاصة تضعها الدولة فيها الحماية التجارية ، وتوفير الائتمان من القروض الاجنبية .

ج- التناسق: ويتمثل في تحقيق توافق عام حول السياسة الصناعية بحيث يحقق التجانس بين السياسات المتبعة ويوفر الانسجام بين كافة الاطراف الفاعلة في الميدانين الاقتصادي والصناعي ،ومما ساعد على التناسق اقامة كيان مركزي مهمته التخطيط للتنمية .

د- تركيز الدولة على تعزيز التطور قبل ممارسة الضبط او التوجيه من خلال التطوير الايجابي وليس مجرد الاضواء السلبي عبر السيطرة على الجهاز المصرفي .

وتعد الاستقلالية النسبية للدولة ازاء الجماعات الاجتماعية المختلفة المتمثلة بقدرتها على اتباع سياسات معينة تصب في مصلحة رأس المال الخاص ككل وانه تعارضت مع مصالح الطبقة الاجتماعية المهيمنة هي ابرز متطلبات التدخل الفعال للدولة ،وما يترتب عليها من اعادة بناء جهاز الدولة لكي يتوافق مهمة الدولة التنموية في مجال التصنيع ، واعادة بناء هذا الجهاز يستلزم اولاً :ايجاد جهاز بيروقراطي له القدرة على تنفيذ سياسات الحكومة ،وثانياً :توفير الحد الادنى من التناسق والانسجام بين اجهزة الدولة المختلفة كما هو الحال مع مجلس التخطيط الاقتصادي ،وثالثاً :ان يتوفر لجهاز الدولة استقلالية

في مواجهة المجتمع السياسي المتمثل بالاحزاب والكتل السياسية ،ورابعاً :توفير كافة الشروط والمستلزمات من اجل ان تقوم الدولة بدورها على الوجه الاكمل .

ان العامل الحاسم في تحقيق هذه المتطلبات هو وجود التزام سياسي بقضية تحالف تعاقدي ضمني مابين الدولة والقطاع الخاص على ان تكون الاولى هي الاقوى من حيث قدرتها على تقرير التوجهات الرئيسة التي يسير القطاع الخاص على هداها وليس العكس وتحميله مسؤولية تنفيذها بكل ما تملك من ادوات ابتداءاً من احتكار التمويل وانتهاءاً بالارغام العيني الذي قد يصل الى حد سجن المخالفين .

ان احتضان الدولة للبرجوازية المحلية بوصفها شريكاً اساسياً في التنمية والحيلولة دون اعتمادها على الرأسمالية العالمية لمنع نشوء ارتباط فيما بينهما حتى لا تكون الاولى وكيلاً للثانية ، ومن ثم يضعف من قدرتها على السيطرة على التراكم الرأسمالي كان من ابرز الانجازات التي حققتها الدولة في هذا المجال ، وقد ساعد على تحقيق هذا الانجاز تقليل الاعتماد على الاستثمار الاجنبي غير المباشر والتحكم في التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات [34] .

ويتوقف الدور الذي تؤديه الدولة في عملية التنمية على وجود عوامل حاكمة ساعدت على فاعلية دورها وقوة حضورها وهي :

1- سيطرة العسكريين على السلطة :كونهم الفئة الاكثر تأهيلاً لتولي مقاليد الحكم في العقود الثلاثة الاولى للتنمية من طبقتي البيروقراطية والاكاديميين الذين فشلوا في ادارة البلاد ،فضلاً عن ظروف الحرب الكورية وفشل التجربة الديمقراطية في البلاد .

2- منظور القيادة للتنمية :وتتلخص في انه ليس بمقدور الدولة النامية احداث تقدم من تلقاء نفسها ،وانما يتطلب الأمر استيراد افكار ونظم جديدة من الخارج وتطبيقها بالقوة وهذا وحده كفيل بأقامة دولة الرفاهية في كوريا وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

3- العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة: ساعدت الولايات المتحدة جمهورية كوريا كجزء من استراتيجيتها في الحفاظ على تضامن بلدان شرق اسيا معها اثناء مرحلة الحرب الباردة وتنوعت هذه المساعدات ما بين المساعدات الاقتصادية ،وفتح اسواقها امام المنتجات الكورية ،وتوجيه الاستثمارات الامريكية اليها .

4- الارتباط العضوي بين القوة العاملة والثقافة الكونفوشيوسية: ساعد التزام القوة العاملة الكورية المدربة والمتعلمة مع التعاليم الكونفوشيوسية التي تدعو الى الاخلاص والتفاني في العمل الى حدوث طفرة تنموية في البلاد من خلال زيادة قدراتها الانتاجية وتعزيز صادراتها (35) .

ثانياً :الدور الفاعل للتشيبول :

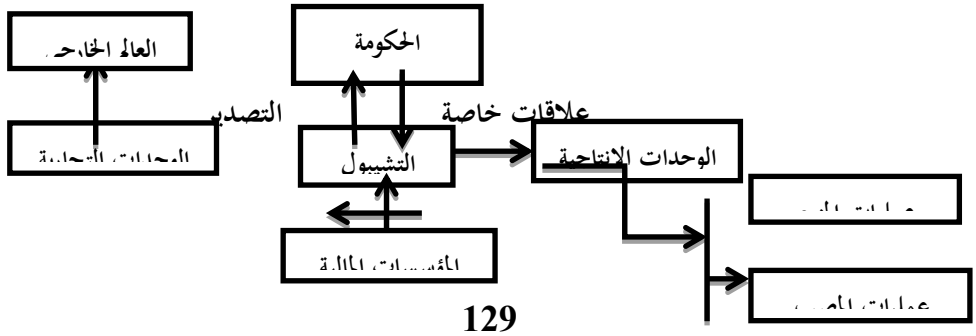
منذ نشأته في خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن ادى التشيبول دوراً كبيراً في تطوير الاقتصاد الكوري ودعم عملية التنمية بجميع جوانبها ،واستراتيجيته التي يتبناها لادارة شؤونه تقوم على دمج العمليات الانتاجية والانشطة التسويقية التمويليه الضرورية في المجمع الصناعي نفسه ،وتحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي وخاصة بين العمليات والصناعات عند المنبع ومثيلتها عند المصب مما يجعلها مؤسسات عملاقة ذات اذرع متعددة .

ان تشابكات رأس المال داخل التشيبول قائمة بقوة الملكية المتقاطعة والمتبادلة للشركات الشقيقة والتابعة ،وقد ساعد تنوع الانشطة في هذه المؤسسات ،والنمو الكبير لحجم اعمالها الى ان تكون بمأمن من الفشل واقرب ماتكون الى نظام احتكار القلة من ناحية المعلومات وقنوات التمويل ،

ويوضح المخطط الآتي هذه الحقيقة (36) .

شكل رقم (1)

علاقات التشابك والتداخل بين التشيبول والحكومة والمؤسسات المالية والتجارية



تمويل

التراكم الرأسمالي

تكامل رأسي

المصدر :د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص61 .

ان توسع اعمال هذه المؤسسات جعلها غير قادرة على تمويل انشطتها ومواصلة نموها من خلال مواردها الذاتية مما جعلها تلجأ الى الاقتراض من المصارف واسواق المال غير الرسمية بدل اصدار اسهم جديدة بغية ان لاتفقد العائلات المالكة لهذه المؤسسات السيطرة على مقدرات الامور .

وقد تميزت العلاقة بين هذه المؤسسات والدولة بنوع من الحوار حول السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية مما اثر في مسيرتها وتوجهاتها واستراتيجية النمو فيها ،والعلاقات فيما بينها وبين الشركات الاخرى ،وبينها وبين الموردين في الداخل [37] .

ومن خلال علاقتها المتميزة بالدولة تمكنت التشيبول من احتكار السوق المحلية المحلية ومراكمة الثروات على حساب العمال الذين كانوا يتقاضون اجوراً منخفضة لاتوازي الجهد الذي يبذلونه ، والتخلص من اعتراضات الحركات العمالية التي قيدت السلطة نشاطاتها وكبتتها [38] .

تعد عملية البحث والتطوير المعتمدة على الابتكاراحد مراحل نقل التكنولوجيا ،لكنها لا تكفي وحدها لاستيعاب التكنولوجيا واختراع الجديد منها وانما تسبقها عدة مراحل[39]، وقد اعتمدت كوريا في سياسة البحث والتطوير على المنهج الياباني القائم على اقامة برنامج ثقافي قومي يعتمد على الذات ويرتكز على ربط انشطة الحكومة ومنشأت قطاع الاعمال والجامعات بهدف ايجاد حلول لمشكلات التطوير والتصميم في الاقتصاد وقد حددت الحكومة الكورية نوعية التكنولوجيا التي يمكن ان تفيد كوريا ولم تترك المؤسسات الصناعية الحرية الكاملة في هذا المجال بل وجهتها بحسب التخطيط الحكومي الشامل للنمو ،وقدمت لها دعماً يتمثل بالقروض والاعفاءات الضريبية ،مشترطة عليها ان يكون نقل التكنولوجيا مرتبطاً بقدرتها على توسيع اسواق التصدير وزيادة الانتاج وخلق

عمليات انتاجية جديدة للصناعات الاساسية ،وشجعتها على اقامة علاقات تعاون وشراكة مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الالكترونيات ،وقد اثمر هذا التعاون عن ارتفاع معدل عدد الاختراعات في صناعة اشباه الموصلات المسجلة بأسم الشركات الكورية على الصعيد العالمي بعد ان كانت مساهمة كوريا حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي ،في مجال البحث والتطوير تعتمد على تعلم واستيعاب احدث التقنيات وتحسينهاوتقديم بديل محلي لبعض مكوناتها او تقوم بتطويرعملية الانتاج وليس الابتكار او التجديد .

قامت كوريا بتشجيع البحث والتطوير زيادة نسبة ما مخصص لها من الناتج المحلي الاجمالي واعفاء مراكز البحث والتطوير من ضرائب المنح المقدمة لها ، وانشاء عدد من المعاهد والمراكز البحثية ،وتشجيع التدريب في المدارس المهنية ، وارسال اعداد كبيرة من المهندسين الذين ارتفعت اعدادهم بمعدلات كبيرة لاسيما اولئك المتخصصين في حقلي المعادن والالكترونيات للتدريب في المصانع المماثلة في اليابان [40] .

وتصنف المؤسسات المعنية بالبحث والتطوير في ثلاثة حقول متداخلة حسبما موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (4)

مؤسسات العلوم والتكنولوجيا في كوريا

المؤسسات العلمية	المؤسسات التكنولوجية	المؤسسات التمويلية
وزارةالعلوم والتكنولوجيا الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة المعهد الكوري المتقدم للعلوم (KAIST) مدينة دايدوك العلمية	المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا(KIST) المؤسسات الكورية للتقدم التكنولوجي (K-TAC) المؤسسات الكورية لتطوير التكنولوجيا (K-TDC) معهد ابحاث تكنولوجيا الالكترونيات بيت تجهيز المعلومات البحوث الصناعية (KORSTIC)	المؤسسة الكورية لتمويل التكنولوجيا (KTFC) المؤسسة الكورية للاستثمار في التنمية (K-DIC) المركز الاقتصادي والتكنولوجي الكوري (KIET)

	المعهدالكوريللبحوث والمقابيس (KSRI)	

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على: ناجح الراوي ، التقانة والتحديث في تجارب العالم الثالث ،مجلة المستقبل العربي عدد 286 ،كانون الاول 2002،ص60.ود.محمود عبد الفضيل،مصدر سبق ذكره،ص144.

رابعاً : الثقافة الكونفوشيوسية .

ساعدت الشخصية الكورية المبنية على اخلاقيات الثقافة الكونفوشيوسية على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الامام ،اذا لم تعقد كوريا على الثقافة او المنهج الغربي في عملية اعادة البناء نظراً لاختلاف الظروف مابين كوريا والغرب ،لكنها اعتمدت على ثقافتها التقليدية في عمليات التعبئة والتنظيم لمتابعة اهداف تنميتها ،وقد ساعد التكوين الثقافي للشعب الكوري على سرعة استيعابهم للتكنولوجيا الاجنبية وتطويعها لتلائم احتياجاتهم (41) .

لم تتعامل الحكومة عند بداية عملية التنمية مع الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية(*) كما هي وانما قامت بعمل بعملية فرز قيمي اذ قامت باحياء قيم معينة واهمال اخرى مثل اولوية الجماعة على الفرد والتي تؤكد على الميل الى الانتظام في جماعات .

والاتفاق في اطار الجماعة ،والتأكيد على العمل الجاد والفخر بالانجاز،والتركيز على التعليم بوصفه اداة التقدم ووسيلة لاحداث التغيير الثقافي اللازم لعملية التنمية وطاعة السلطة واحترامها .

وقامت كوريا في الوقت نفسه باختيار مجموعة من القيم الثقافية الغربية التي تتلائم مع ثقافتها ونبذت اخرى ،ومن خلال انتقاء العناصر الايجابية في الثقافتين الكونفوشيوسية والغربية تمكنت كوريا من تكوين ثقافتها الخاصة التي كانت عاملاً مساعداً من بين عوامل اخرى اوصلت كوريا الى ولوج مجلات التفوق والانجاز.

وعلى الرغم من محاولات الثقافة الغربية اختراق منظومة الفكر الثقافي لكوريا في السنوات الاخيرة ،وتقبل عدد من قطاعات المجتمع الكوري لاسيما ابناء الطبقة الوسطى والدنيا لبعض عناصر الثقافة الغربية الا ان ذلك انحصر في الثقافة الاستهلاكية،اذ حافظت الثقافة التقليدية على استمراريتها على مستوى النخبة والجماهير الريفية .

وتمر الثقافة الكورية اليوم في ظل عصر العولمة بمرحلة اعادة تشكيل يتم من خلالها ايجاد صيغة ثقافية يمتزج فيها الحديث والتقليدي ويتعايش بوئام وانسجام مع غلبة واضحة للاتجاهات التقليدية ،وهي الصيغة الوحيدة القادرة على النجاح والاستمرار نظراً لتجذر الفكر الكونفوشيوسي في المجتمع الكوري وصعوبة تقلبه للفكر الوافد[42] .

خامساً :فاعلية الجهاز البيروقراطي واستقلالية عمله.

تمكنت كوريا من بناء جهاز حكومي يتسم نسبياً بالكفاءة والاستقامة من خلال اعتماد معايير وآليات معينة لاختيار المتقدمين للعمل في هذا الجهاز وابرز هذه الآليات :

1- اعتماد التعيينات والترقيات على الجدارة والمنافسة من خلال اجراء اختبارات الاداء وتعيين اصحاب الدرجات العلمية الرفيعة مما ادى الى انتشار المعاهد البحثية الخاصة بالوزارات، ويعد اجتياز او الفوز بترقية في الخدمة المدنية فرصة للشخص لولوج عالم التميز .

2- التعويضات المرتكزة على الحوافز ،فعلى الرغم من ان الرواتب في الجهاز الحكومي اقل من نظيره في القطاع الخاص الا ان العلاوات التي يحصل عليها الموظف الحكومي تجعل الفارق في الاجور بين القطاعين العام والخاص قليلة،ويوفر الجهاز الحكومي لموظفيه ميزة مهمة وهي شمولهم بالامان الوظيفي والذي يمكن ان يعوض عن انخفاض الاجور النسبي ويحفزهم على قبوها ،فخدمات الموظف لايتم الاستغناء عنها تحت مختلف الظروف الا في حالة ارتكابه خطأ جسيماً .

3- مكافأة الموظفين لدورهم فيرفع مستوى اداء مؤسساتهم:ويتم ذلك من خلال اتباع اسلوب وظيفي تنافسي محدد جيداً مع منح مكافأت مجزية لأولئك الذين يرتقون بالمؤسسات التي يعملون فيها ,

ساعد بناء جهاز حكومي نزيه وعالي الكفاءة على تحسين الرقابة على نشاطات الموظفين الحكوميين ،وتحسين اخلاقيات العمل ،وظهور منافسه شديدة بين موظفي الجهاز الحكومي ،وممارسة الجهاز الحكومي نفوذاً كبيراً على القطاع الخاص من خلال الرقابة الادارية للجهاز المصرفي اذ يعتمد الثاني على الاول في تقديم الدعم المالي لتمويل توسعاته السريعة ،وحتى في حالة المشاركة في المشاريع بين القطاعين العام والخاص فأن الهيمنة تكون للطرف الاول على حساب الثاني ،وهذا الأمر قد عزز من استقلالية الجهاز الحكومي في اتخاذ القرار [43] .

سادساً : تفاعلية العلاقة بين القطاعين العام والخاص .

اتسمت العلاقة بين الحكومة وقطاع الاعمال في كوريا بالايجابية والتعاون رغم ان الحكومة كانت متسلطة ومتشددة ،وقد ارتكز هذا التعاون على مجموعة من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي تضمنت مايأتي :

1- خلق بيئة تشريعية وتنظيمية لدعم استثمارات القطاع الخاص .

2- تشجيع المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال تقديم الدعم المالي لها من اجل الحصول على افضل التقنيات والوصول الى الاسواق خاصة اسواق التصدير .

3- اقامة قنوات اتصال مابين الحكومة وقطاع الاعمال للاستماع الى الآراء والمقترحات وتقديم الحلول لمشاكل الاقتصاد المختلفة ،ويتم في كوريا عقد لقاءات شهرية بين وزراء الاقتصاد وكبار رجال الاعمال ،وكان الرئيس الكوري حتى بداية ثمانينات القرن الماضي يشرف بنفسه على هذه الحوارات،واحياناً ماكان تم تعزيز هذه اللقاءات بمجموعات نقاش تضم مديري الشركات وموظفين حكوميين في مستويات قيادية وسطى وخبراء بمبادرة من الحكومة [44] .

سابعاً :الامكانية العاليه للادخار والاستثمار .

تتحدد قدرة أي اقتصاد في زيادة طاقته الانتاجية على قدرته على الادخار الذي بعد المصدر المحلي لتمويل الاستثمار ،وتتنوع مصادر الادخار في كوريا مابين أدخار قطاع الافراد وقطاع الاعمال والحكومة ،ويتميز القطاع الاول رغم انه يمثل المصدر الاول من حيث وزنه النسبي في اجمالي الادخار المحلي بالتقلب لاسباب عدة منها عدم استقرار

دخل المزارعين ،وتعرض ارباح المنشأت الفردية للتقلب،واستخدام الاسرة لمدخراتها في المحافظة على نمط انفاقها او استهلاكها في مواجهة تقلبات الدخل بسبب الكساد والتضخم .

واذا ما انتقلنا الى القطاع الثاني وهو قطاع الاعمال فرغم انه الاكثر ثباتاً من الاول الا انه تعرض الى انخفاض في قترات معينة بسبب الازمان الا انه اخذ بالارتفاع ابتداءاً من العام 1986 نتيجة تخفيض الضرائب على الشركات ،وتقليل الاعتماد على الافتراض اما بالنسبة للادخار الحكومي فيلاحظ انه يتميز بالاستقرار النسبي ،ويتحدد هذا الادخار بعاملين اساسيين هما:مستوى الناتج المحلي الاجمالي الذي يؤدي الى ارتفاع ايرادات الحكومة من الضرائب في حالة ارتفاع هذا الناتج ،ومستوى التضخم الذي يؤثر في الادخار الحكومي من خلال حدود الفئات الضريبية الى اعلى مما يزيد من اجمالي ايرادات الضريبة ومن خلال ضريبة التضخم أي انخفاض ايرادات الحكومة ومدفوعاتها التحويلية من حيث قيمتها الحقيقية (45) .

استخدمت كوريا وسائل مختلفة لزيادة المدخرات ابرزها فرض قيود صارمة ومعدلات عالية على القروض الموجهة للسلع الاستهلاكية ،وضرائب عالية على الاستهلاك الكمالي ،وقد اسهمت هذه المدخرات في النمو السريع للاقتصاد الكوري نظراً لانها ساعدت على رفع مستوى الارباح المعتمدة على معدلات العوائد العاليه على الاستثمار.

واذا كانت الدولةفي كوريا قد استخدمتبعض الوسائل لزيادة الادخارفأنها استخدمت وسائل ماثلة لزيادة معدلات الاستثمار منها : اقامة بنى تحتية جديدة للاستثمار الخاص،وخلق مناخ استثماري مناسب عبر اعتماد سياسات ضريبية مشجعة للاستثمار تبقى على انخفاض الاسعار النسبية للسلع الرأسمالية من خلال عدم فرض تعريضات جمركية عاليه على واردات السلع الراسمالية ،والاحتفاظ بالودائع والاقراض عند معدلات ادنى من المعدلات الوازنية في السوق ،أي اعتماد سياسة التقييد المالي .

واذا كان للتغييرات السريعة في حجم الاسر وفئتها العمرية اثره في زيادة معدلات الادخار في كوريا ،فأن الاستقرار الاقتصاديوالنمو التسارع وحماية حقوق الملكية والاستثمار العام في البنية التحتية كان اهم عوال زيادة معدلات الاستثار فيها [46] .

ثامناً :دور الاستثمارات الاجنبية .

تعد السياسات الحكومية لكوريا في التعامل مع الاستثمار الاجنبي متميزة من حيث الهدف والمضمون عن ماسواها من الدول السائرة في طريق النمو من حيث اعطاء الاولوية في جذب رؤوس الاموال للقروض وليس للاستثار الاجنبي الباشر[47].

اصدرت الحكومة الكورية في العام 1960 قانون تحفيز الاستثمارات الاجنبية الذي تضمن تدابير عدة لجذب الاستثمار منها التفضيلات الضريبية ،وضمانات تحويلالارباح وعدم التمييز في المعالة بين المحلية والاجنبية ،وعدم وجود حد ادنى للمشاركة المحلية .

وعلى الرغم من قيام الحكومة الكورية بغرض القيود الصارمة على تدفقات الاستثمار الاجنبي في العام 1973 الا انها لم تتوقف بل تم تخفيف القيود عليها ابتداءاً من العا 1984 عندما اتخذت الحكومة قراراً بتعديل قانون الاستثمارات الاجنبية والذي تضمن تقليل عدد المشروعات غي المقبولة ،واختصار الوقت الكافي للموافقة على المشروعات ،والتخفيف من القيود المفروضة على تقييد نسب ملكية المشاريع ،واذاكانت الساهمات النقدية على شكل قروض هي الشكل السائد للاستثمار الاجنبي في العقود الثلاثة الاولى من عملية التنمية ،فان المحفظة المالية كانت هي الشكل السائد للاستثمارات الاجنبية ابتداءاً من عقد التسعينيات التي تتضمن قروض طويلة الاجل واستثمارات اجنبية مباشرة ،واستثمارات الحافظة وقنوات التمويل الاجنبية الاخرى[48] .

تاسعاً :وجود ايدي عاملة مدربة ومتعلمة بعد العامل الكوري الاكثر تعلماً ومهارة مقارنة بعمال الدول الاسيوية على الرغم من انخفاض نسبة الاجور التي يتقاضاها وارتفاع عدد ساعات العمل التي يقضيها في عمله[49] .

الفصل الثاني ، التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا .

ثار جدل في دول شرق اسيا ومنها كوريا حول جدلية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسة وهل ان الاولى تؤدي للثانية ام لا وبما ان نظم الحكم في هذه الدول

سلطوية لذا انصب تفكير النخبة السياسية على تحقيق التنمية الاقتصادية اولاً مع توقعات بوجود قدر من الحرية السياسية التي ستتبلور تدريجياً مع تحقيق المستوى المنشود من التنمية الاقتصادية التي تعد اكثر اهمية من الحقوق السياسية التي لوطبقت في البداية فأنها كانت ستعوق بلا شك التنمية الاقتصادية .

المبحث الاول : التطورات السياسية في جمهورية كوريا بعد العام 1987 .

ان الحراك الاجتماعي يؤدي الى تغيير في نوعية الحياة السياسية من خلال تغيير نطاق الحاجات البشرية الذي يمس العملية السياسية ، ففي الوقت الذي ينقطع فيه الناس عن عاداتهم وتقاليدهم القديمة وانماط المهن القديمة التي يمارسونها فأنهم يمرون بتغيير جذري في في احتياجاتهم ومن ثم يصبحون بحاجة الى مجموعة واسعة وقدر كبير من من الخدمات الحكومية الجديدة ، ولا يمكن تلبية هذه الحاجات من خلال الانواع التقليدية من الحكم ، اذن فالحاجة المتنامية للخدمات الحكومية الجديدة والقديمة غالبا ما تتضمن ضغوط سياسية ثابتة من اجل الوصول الى نطاق متزايد من الحكم واجراء اصلاحات سياسية وادارية واحداث تحول في النخبة الحاكمة [50] وهذا ما حدث في كوريا .

تحققت عملية التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا في العام 1987من خلال اتفاق اطراف النخبة السياسية على صيغة مناسبة لهذا التحول من خلال مساومات واتفاقات قادت الى صياغة عدد من القواعد الجديدة الضامنة للتعايش السياسي بين اهم الفاعلين السياسيين من خلال اسلوب يعتمد التدرجية والاعتدال بحيث لا يختلف مع مراحل التحول الديمقراطي من جانب ولا يمس ملكية الفئات البرجوازية ولا وضعية المؤسسة العسكرية من جانب اخر[51]، وقد اعتمد ذلك على قدرة كل طرف على وضع تصور او اجندة سياسية للتحول ودعمها ومحاولة استغلال أي مساحة من الاتفاق موجودة بينهما لتحقيق هذا التحول .

وتطبيقاً لهذا ادار عملية التحول في كوريا الجنوبية طرفان اساسيان هما النظام العسكري للرئيس (شون دو هوان) والمعارضة ، فالاول سعى الى تجنب معظم التغيرات التي طالبت بها القوى المعارضة فضلاً عن اختيار من يخلفه في السلطة ، اما المعارضة الديمقراطية فتمثلت مطالبها بالقضاء على العناصر المحافظة والعسكرية في النظام ، وصياغة دستور

جديد للبلاد ينص على الانتخاب الشعبي المباشر للرئيس وتأسيس نظام ديمقراطي تنافسي ، ورغم المشاكل والخلافات التي حدثت ما بين الرئيس والمعارضة الا انهما اتفقا في النهاية على خطة التحول الديمقراطي [52] .

المبحث االثاني : مؤشرات التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا .

ان لعملية التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا مؤشرات عدة يمكن تحديد اهمها بما ياتي :-

1- تعديل الدستور والقوانين :

تم تعديل الدستور الكوري الى دستور ديمقراطي ينص على مجموعة من الحقوق والحريات الاساسية للافراد والجماعات مثل حرية الصحافة والتجمع واحترام الكرامة الانسانية وحق العمال في تنظيم الاضراب ، وعدم جواز حبس الافراد دون حكم مسبق من قبل المحكمة ، كما قامت المحكمة الدستورية في كانون الثاني 1993 باصدار قانون يجبر المسؤولين على عدم التواجد او تسجيل المحادثات التي تدور ما بين المسجونين ووكلائهم من المحامين او اقاربهم ، وفي عام 1994 تبنت الجمعية الوطنية تشريعا يقضي بالحد من سلطات وكالة تخطيط الامن القومي في القبض على وتعذيب المشتبه فيهم ، كما وافقت هذه الجمعية على ثلاثة قوانين هدفت في الاساس الى ضمان عملية انتخابية نزيهة وايجاد مناخ سياسي تنافسي .

2- نزاهة الانتخابات :

تضمن الدستور الكوري فصلا كاملاً عن الانتخابات بشقيها الرئاسي والبرلماني حيث نص على تأسيس لجنة مركزية لأداره الانتخابات ولجان مراقبه لمتابعتها ومراقبة الدعاية والحملات الانتخابية للأحزاب السياسية ، ومنع الاسراف في التمويل السياسي للأحزاب، فضلاً عن مجموعة قوانين اقرتها الجمعية الوطنية في عام 1993 هدفت الى صيانة نزاهة الانتخابات وضمان مناخ سياسي تنافسي حر .

3- تحديد دور سلطات الدولة :

وتتضمن استقلالية السلطة القضائية والتشريعية والتنفيذية عن بعضها البعض وعدم جواز تدخل أي سلطة في شؤون السلطات الاخرى [53] ، وبما التوازن يحكم العلاقة ما

بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فأن اختيار رئيس المحكمة العليا التي تعد اعلى سلطة في الجهاز القضائي يتم من قبل رئيس الجمهورية شريطة موافقة الجمعية الوطنية[54].

4- حرية الصحافة :

خطت الصحافة في كوريا الجنوبية في السنوات ما بعد 1992 خطوات جادة نحو مزيد من الاستقلالية عن الرقابة الحكومية ، اذ لم يعد الصحفيون يجبرون على ضرورة الحصول على موافقة السلطة لاصدار الصحف والمجلات والمطبوعات الاخرى .

5- حقوق الانسان وحرياته :

نصت تعديلات الدستور الكوري على صيانة وحفظ حقوق الانسان واحترام حق المثول امام القضاء في حالة القاء القبض على أي شخص ، وكفالة حرية الاحزاب السياسية في ممارسة انشطتها ، وتعزيز الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام اليها[55]، وتقوية الاجراءات الوقائية ضد تعذيب المعتقلين واحترام حقهم في اجراء اتصال بمحاميهم او ذويهم ، وحق جميع المعتقلين في المثول امام المحكمة بغض النظر عن صفتهم سواء كانوا سياسيين ام غير ذلك [56].

المبحث الثالث : العوامل الدافعة باتجاه التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا

اسهمت عوامل عدة في الدفع باتجاه عملية التحول الديمقراطي في جمهورية كوريا ابرزها :-

1- ازمة الشرعية السياسية : اخذ النظام السياسي في جمهورية كوريا بفقدان شرعيته السياسية مع استمرار عملية التنمية في البلاد ، ولا بد لفقدان الشرعية اسباب عدة منها : عجز النظام عن ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي عادة ما ترافق أي عملية تنموية ، وتنامي المطالب الاجتماعية بمزيد من المشاركة الشعبية والحريات السياسية توازي ما حصلت ما عليه من مكاسب اقتصادية ، ودور العولمة في زعزعة شرعية النظام نتيجة التغير في بعض القيم المجتمعية الذي اسهم به زيادة نسبة التحضر واختراق الثقافة الغربية للطبقة الوسطى [57] .

2- دور القيادة السياسية : كان للقيادات السياسية في كوريا الجنوبية قبل عملية التحول الديمقراطي دورا غير مباشر اسهم في تهيئة البيئة المناسبة للتحول وذلك بوضعها

الاساس الاقتصادي للتحول الديمقراطي لانه بما احرزته من تنمية اقتصادية افسح المجال لطبقات وسطى عريضة لم تجد المؤسسات السياسية الكافية لاستيعابها، كما ان انتشار التعليم في الجامعات افسح المجال لظهور الطلبة الذين اصبحوا مصدراً اساسياً لمعارضة النظام السلطوي مما دفع باتجاه التحول الديمقراطي الذي تبنته قيادات ادركت الرغبة الجماهيرية باتجاه مثل هذا التحول ووفرت الظروف والبيئة المناسبة لاستمراره [58].

3- دور العوامل الاقتصادية : ادت الدولة في جمهورية كوريا دورا مركزيا مهما في عملية اعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية والحث على التوسع في راس المال التجاري ثم تحويله فيما بعد الى استثمارات صناعية ، كما ادت الفئة الرأسمالية البازغة والمتمثلة في عدد من المجمعات الصناعية الكبرى دوراً مهماً في عملية النهضة الصناعية والقفزة التصديرية الكبيرة في جمهورية كوريا ، بالتنسيق والتوافق الكامل مع السياسات الحكومية [59] ، وبما ان الدولة هنا ادت دوراً نشطا في الاقتصاد بصفة اساسية عن طريق استمالة وتشجيع شركات القطاع العام والخاص على تبني السلوكيات المتوافقة مع آليات السوق وعن طريق استخدام موارد الدولة لتشجيع الكفاءة والانتاجية والربحية فقد ثار جدل وخلاف عميقان حول مدى اعتماد هذا النموذج الراسمالي العالي النمو والمدعوم من الدولة والموجه نحو التصدير مع وجود دولة تسلطية [60].

4- الضغوط الشعبية الداخلية : شكل انفراج الوضع الدولي عموما في نهاية ثمانينيات القرن الماضي عاملاً مهما ومساعدا للكثير من القوى السياسية والنخب والجماهير الشعبية للتعبير عن مطالبها الملحة للتحول من نظام الحكم السلطوي الى نظيره الديمقراطي ، وقد نجح هذا التيار السياسي الذي اخذ ينمو في صفوف هذه القوى في تحقيق ما يصبو اليه [61].

5- اختلال التوازن القائم على فكرة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على السياسية وتدعيم الاستقرار السياسي ([62]).

6- تأثير الوضع الدولي الجديد او ماسماه (هنتنغتون) تأثير ظاهرة كرة الثلج التي تتضخم كلما اندفعت الى الامام [63].

7- تطبيق مبدأ اللامركزية الادارية : دفعت الازمة الاقتصادية والمالية الاسيوية في العام 1997، والرغبة في زيادة القدرة الكورية على التنافس الاقتصادي عالميا ، ووصول الرئيس روه موهيون الى السلطة المؤيد لسياسات اللامركزية في صعود اللامركزية الى سطح السياسة الكورية ، اذ رأت جمهورية كوريا ان من مصلحتها التكيف مع البيئة العالمية الجديدة من خلال سياسات اللامركزية بعد التعرض لضغوط سياسية من الداخل واقتصادية من الخارج (64) .

الخاتمة :

شكلت فكرة التغيير الحافز الاساسي الذي سيطر على عقلية النخب الحاكمة في جهورية كوريا التي استوعبها لدرجة جعلت ميولهم وفلسفتهم قائمة عليها وقاعدة يتم الانطلاق منها نحو آفاق ارحب من خلال الالتزام الصارم ببناء دولة حديثة وقوية وتفكيك اطر الارتباط بماضيها الاستعماري واقامة علاقات اكثر توازنا معالدول الاخرى وبما يخدم مصالحها الانية والمستقبلية .

ان بواعث الرغبة في النمو والتقدم منحت التجربة الكورية في التنمية ميزتين مهمتين هما الاستمرارية والتطور ،اذ تمثلت الاولى في التزام الكوريين قيادة وشعباً بمواصلة السير في طريق التنمية دون تراجع عنها او ارتداد فيها رغم المشاكل والازمات التي واجهتها التي سرعان ماكانوا يجدون لها حلول واقعية وعملية بحيث يتمكنون من تجاوزها والبدءبمرحلة جديدة اكثر انفتاحاً وفاعلية ،بينما تمثلت الثانية في قابلية التنمية في كوريا على التطور نظراً لاستيعاها لكل ماهو جديد لاسيما في ميدان التكنولوجيا والادارة وانفتاحها على الافكار الجديدة ،فايديولوجيا التطور اضاءت طريق كوريا نحو التقدم الاقتصادي السريع وجعلت منها وكيلة التغيير في المنطقة .

ان كوريا وهي تسير في طريقها نحو البناء والتقدم لم تتجردمن ماضيها بشكل كامل بل قامت بعملية تكييفية من خلال استبدال انتقائي للقيم والمواقف التقليدية باخرى الكثير تفاعلاً مع الواقع الجديد من خلالها المواطن من العيش في بيئة جديدة ومتغيرة بدون ان يعاني من ازمات ارتباطه بماضيه الثقافي والاجتماعي ،فما دامت بعض القيم والمواقف

التقليدية لها القدرة على التعايش مع القيم الجديدة المكتسبة وغير معيقة لها فأن حتمية التغيير والتطور تكون اكثر يسراً وفاعلية .

تعامل الكوريون في ظل هذه الاجواء مع واقعهم الجديد بواقعية وتولدت لديهم قناعات بأن النشاط المنظم ،والعمل الدؤوب ،والثقة بنواياالحكومة واجراءاتها سوف تسمح لهم بالمشاركة النشطة التي تشق لهم طريق المساعة على القدرة الانتاجية للاقتصاد ، والانفتاح على التجارب الجديدة ،والايمان بقدراتهم الذاتية على المساهمة في صنع مستقبل بلادهم ودفع تقدمه الى الامام والتماهي مع اهداف الحكومة التنموية بطريقة منظمة وعملية وومحسومة .

ان التحول نحو الديمقراطية في جمهورية كوريا جاء نتيجة لاختلال التوازن القائم على فكرة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية التي ستكون بالضرورة تابعة لها ، فالتنمية الاقتصادية هي بمثابة المتغير المستقل الذي يمكن ان يفضي الى الديمقراطية بعد تكوين اساس اقتصادي يساعد على مد نطاق المشاركة السياسية تدريجياً الى فئات اوسع من المجتمع ، استناداً الى هذه الحقيقة اصبح من الضروري ان يتوافر للافراد قدراً من حرية التعبير توازي الحرية المكفولة لهم في ظل النظام الاقتصادي القائم .

ان محدودية المدة التي استغرقتها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدولة تطرح امكانية نجاح واستمرارية تجربة الديمقراطية في اقصر مدة ممكنة ايضاً .

(*) الاسم الرسمي الذي تتسمى به كوريا الجنوبية وتستخدمه الامم المتحدة هو جمهورية كوريا تمييزا لها عن جمهوريا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) .

(1)تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،معجزة شرق اسيا :النمو الاقتصادي والسياسات العامة ،ترجمة عبدالله ناصر السويدي وشيخه سيف الشامسي، سلسلة دراسات مترجمة رقم 11 ،ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2000 ،ص176 .

(2)كان هناك نوعين من المساعدات الامريكية المقدمة الى كوريا هي المساعدات التي تقدم من اجل اعادة البناء والمساعدات التي تقدم للمشاريع الفردية الخاصة ،وكانت الحكومة الكورية تفضل النوع الاول من المساعدات بينما كانت الحكومة الامريكية تفضل النوع الثاني ،للمزيد من التفاصيل ينظر:

Youngson Koh,The Growth Korean Economy and the Role of Government ,inill sakong and Yangsun Konceds.,The Korean Econony:Six Decades of Growth and Development ,Korea,Korea

(3) كان هناك 10 شركات كبرى في العام 1960 ،ثلاثه منها بدأت بالعمل اثناء مرحلة الاحتلال الياباني لكوريا وسته منها بدأت العمل في عقد ستينيات القرن الماضي اثناء مدة حكم الرئيس سينغمان ري،وفي عقد التسعينيات كان هناك 30 شركة كبرى 25 منها بدأ العمل خلال الحقبة الاستعمارية و50% خلال حقبة الرئيس ري اما ماتبقى منها ففي عهد الرئيس بارك تشونغ هي :للمزيد من التفاصيل :ينظر مدحت ايوب ،القيم الاسيوية والتنمية الاقتصادية في كوريا ،في :د.هدى ميتكس (محرراً) القيم الاسيوية ،جامعة القاهرة الكلية الاقتصادية والعلو السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،2007 ،ص ص348–349 . (4) تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره،ص 177 .

(5)Youngsun Koh,Op.Cit.,pp.16.17

(6)للمزيد من التفاصيل حول السياسات التي اعتمدت لتطبيق هذه الخطط ينظر :د.جابر عوض،الدور التنموي للدولة في كوريا الجنوبية بين الاستمرارية والتغير ،في :د.جابر عوض (محرراً)،دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الاسيوية ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،2009 ،ص ص 105–110 .

(7)تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره،ص179 .

(8)تم انشاء شبكة سياسات مع التشيبول تمكنت من خلالها جماعات النخبة العسكرية والبيروقراطية التي تولت قيادة عدد من الشركات المختارة من خلال قطاع خاص ذي توجه تنموي، واقناع رجال الاعمال المحليين بالأهداف التنموية للدولة من خلال اعتماد مجموعة من الآليات تقوم على الحوافز والعقوبات ،للمزيد من التفاصيل بنظر :المصدر نفسه ،ص ص 110–112 ،وص ص 117–118.

(9) د.محمود عبد الفضيل ،العرب والتجربة الاسيوية :الدروس المستفادة ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2000،ص71

(10)تميزت السياسات الموجهة للاستثمار الاجنبي خلال هذه المرحلة بميزتين اساسيتين هما:الطابع التقييدي الذي مثله قانون تشجيع رأس المال الاجنبي الصادر في عام 1966 والمعدل في عام 1973 والذي يتضمن مجموعة من التدابير والقرارات العدد من الوزارات والهيئات والتي ينبغي استحصال موافقتها على كافة مشروعات الاستثمارالاجنبي وطلبات الاقتراض الخارجي واتفاقات نقل التكنولوجيا ،والثاني الطابع الانتقائي والتي تم تحديدها في ثلاثة عناصرهي انتقائية الهدف المتمثل بالحصول على التكنولوجيا ،وانتقائية التوزيع القطاعي والمتمثل بتوجيه الاستثمار نحو قطاعات رئيسة تتمتع بالاولوية على غيرها ،وانتقائية التوجه والمتمثل بتشجيع الاستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير للسوق الامريكية ،للمزيد من التفاصيل ينظر:د.جابر عوض ،مصدر سبق ذكره،ص ص112–116 .

(11)تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره،ص179.

(12) مدحت ايوب ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 342–343 .

(13)د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره ،ص55 .

(14)تضمنت بنود وصفة صندوق النقد الدولي مجموعة من الخطوات هي تجميد الاجور ،وخفض الدعم الموجه الى قروض رأس المال المقدمة للمشاريع الكبرى وتقليص الدعم عن المنتجات الزراعية ،للمزيد من التفاصيل بنظر:د.جابر عوض ،مصدر سبق ذكره ،ص119 .

(15)المصدر نفسه،ص ص 118–122 .

(16)خالد زكريا ابو الدهب،كوريا الجنوبية وتايوان ،في :د.محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم مسعد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركزالدراسات الاسيوية ،1997،ص 178.

(17)د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره ،ص64 .

(18)جابر عوض ،مصدر سبق ذكره،ص ص124–126 .

(19)مدحت ايوب،مصدر سبق ذكره،ص ص 343–344 .

(20)د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص57 .

(21)جابر عوض ، مصدر سبق ذكره ، ص127 .

(22) مدحت ايوب،كوريا والعولمة ،د.محمد السيد صدقي عابدين (محرران) ،اسيا والعولمة ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،مركز الدراسات الاسيوية ،2003،ص ص226–227،ص 230.

(23)د. محمد عبد الشفيع عيسى ،الابعاد الاقتصادية للعولمة في اسيا ،في:د.محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)اسيا والعولمة ،مصدر سبق ذكره،ص57 .

(*)لصندوق النقد الدولي وجهة نظر في اسباب الازمة المالية لعام 1997والتي تمحورت حول ثلاث نقاط هي ،اولاً : تزايد تدفقات رأس المال الاجنبي الى الدول الاسيوية التي فشلت في استخدامها وتخصيصها نتيجة ضعف النظام المصرفي والادارة ونقص الشفافية في القطاع المالي ،ومحدودية الطاقة الاستيعابية لرأس المال ،ثانياً :منح المقترضين شعوراً زائفاً بالامان نتيجة لثبات نظام اسعار الصرف مما اسهم في تشجيعهم على الاقتراض ،ثالثاً ضعف الاداء التصديري بسبب التوسع في الصادرات اليابانية والصينية التي استفادت من ميزة انخفاض عملتها امام الدولار ،وفقدان بعض الاسواق بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية (نافتا) للمزيد من التفاصيل ينظر:المصدر نفسه، ص61 .

(24) د.فريدريك معتوق ،مصدر سبق ذكره ،ص69 .

(25) مدحت ايوب،مصدر سبق ذكره،ص228 .

(26)فريدريك معتوق ،مصدر سبق ذكره ،ص70.

(27)قامت الحكومة الكورية بدعم اللامركزية ونقل السلطات للحكومات المحلية من خلال اصدار قانون اللامركزية في كانون الاول 2003 الذي منح الحكومات المحلية المزيد من الصلاحيات ،وهدفه من ذلك هو التحول من نموذج التنمية المركزية ذات القطب الواحد الى نموذج لامركزي للتنمية متعدد الاقطاب من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في اطار المركزية ،للمزيد من التفاصيل ينظر : شدوى عصمت ،اللامركزية والتنمية في كوريا الجنوبية ،في :د.جابر عوض (محرراً) اللامركزية والتنمية في الخبرة الاسيوية ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الاسيوية ،2011، ص ص 122–123 .

(28)جابر عوض ،مصدر سبق ذكره ،ص 228–230 .

(29)Tat Yan Kong , The Politics of Economic Reform in South Korea : Afragle Miracle , New York ,Routledge ,2000,P.217,P.220 .

(30)د.محمد عبد الشفيع عيسى،مصدر سبق ذكره،ص ص64–66 .

(31)د.جابر عوض ،مصدر سبق ذكره،ص ص 133–134 .

(32)اطلس بلدان العالم (لاروس)،تعريب جورج قاضي ،بيروت،دار عويدات للنشر والطباعة،2013،ص ص 79–80.

(33)د.محمد عبد الشفيع عيسى ،مصدر سبق ذكره ،ص ص53–55 .

(34) للمزيد من التفاصيل حول دور البرجوازية المحلية في عملية التنمية ينظر :سامح فوزي ،دور الدولة الكورية في التنمية ،في:د.محمد السيد سليم (محرراً)،النموذج الكوري للتنمية ،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الاسيوية ، 1996،ص ص 334–335 .

(35)جابر عوض:مصدر سبق ذكره،ص ص 99–104 .

(36)د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص ص 60–62 .

(37) المصدر نفسه،ص ص 63–64 .

(38) مدحت ايوب،مصدر سبق ذكره،ص ص354–355 .

(39)هذه المرحلة هي التخطيط والتي يجب ان تكون اهدافها دقيقة وذات مصداقية ،ثم مسح اساليب الموردين المختلفين وتقنياتهم واختيار افضل ما فيها ،ثم تأتي مرحلة ادماج التكنولوجيا التي يتم من خلالها معرفة اسرار تصميم المنتج وهي من اصعب المراحل ،وتليها مرحلة التشييد وتشغيل الوحدات الصناعية ،وبعدها تطويح المنتج ،ثم مرحلة البحث والتطوير التي تفترض احلال التكنولوجيا المتقدمة باخرى اكثر تطوراً ،واخيراً نشر التكنولوجيا عن طريق المؤتمرات التي تجمع بين المنتج والمستهلك ودوريات التجارة والمؤسسات الفرعية التي تمد المصنع الاساسي بموارد معينة،للمزيد من التفاصيل ينظر:نيفين توفيق منير، تنمية الموارد البشرية في كوريا ، في : د: د. محمد السيد سليم (محررا) ، النموذج الكوري في التنمية ، مصدر سبق ذكره ،ص ص200–201 .

(40)للمزيد من التفاصيل ينظر :المصدر نفسه ،ص ص 201–211 .

(41)مدحت ايوب ،القيم الاسيوية والتنمية الاقتصادية في كوريا ،في د.هدى مينكس (محرراً)،القيم الاسيوية ،مصدر سبق ذكره،ص346 .

(42) للمزيد من التفاصيل ينظر:ماجدة صالح ،الابعاد الثقافية للعولمة في اسيا ،في د.محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)،اسيا والعولمة،مصدر سبق ذكره،ص ص 126–127 .

(*) كونفوشيوس هي الترجمة اللاتينية للعبارة الصينية كونغ فوتشو ،وقد ولد كونفوشيوس في الصين وترك تأثيراً كبيراً من خلال افكاره على الحياة والفكر الصينيين لاكثر من الفي عام نكما انتفعت من افكاره وتعاليمه كل من كوريا واليابان وفيتنام وغيرها ،وتقوم الكونفوشيوسية التي تحولت الى عقيدة اجتماعية في كوريا لها القوة ذاتها التي تتمتع بها عقيدة البرشيدو في اليابان لكن دون ان يكون لها بعداً قتالياً على ثلاثه مبادئ هي :تكريم ذكرى الاسلاف نظراً لانهم يمثلون المثل الاعلى للسلوك ومن ثم فأن على الشعب واجب الاقتداء بهم ،وطاعة السلطة واحترامها والتي تبدأ من المجال الخاص المتمثل بطاعة العائلة الى المجال العام المتمثل الدولة وتبنى هذه الطاعة عن اقتناع لا عن أمر ،وهذا دليل على ان هذه الطاعة ليست عصيانية مثل طاعة الامبراطور بل هي ناتجة عن موقف اجتماعي واخلاقي ،والقيمة العالية للتعليم والعلم والعمل والتي ينظر اليها كونفوشيوس ينظر: وينغ تست شان،الكونفوشيوسية،ترجمة عبد الرزاق العلي ،في:فراس السواح (محرراً)،موسوعة تاريخ الاديان:الكتاب الرابع الهندوسية –البوذية –التاوية–الكونفوشيوسيه–الشنتو،دمشق،دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة،2006،ص ص272–275،ود.فريدريك معتوق،مصدر سبق ذكره،ص ص61–65.

(43) للمزيد من التفاصيل حول دور الجهاز الحكومي في التنمية ينظر :تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره،ص ص232–238 ،و ص254،و ص227 .

(44)للمزيد من التفاصيل ،ينظر:المصدر نفسه،ص ص 239–242 .

(45)للمزيد من التفاصيل ينظر :د.عبد الحميد محبوب ، ،التمويل الداخلي للتنمية في كوريا ،في د.محمد السيد سليم (محرراً) ،النموذج الكوري للتنمية ،مصدر سبق ذكره،ص128 ،وص ص 136–141 .

(46)تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 32–33 ،وص 273،وص294 .

(47) د.محمد عبد الشفيع عيسى،دور الموارد الاجنبية في التجربة الانمائية الكورية ،مصدر سبق ذكره،ص547 .

(48)د.محمود عبد الفضيل ،مصدر سبق ذكره،ص ص 65–67 .

(49)د.فريدريك معتوق ،مصدر سبق ذكره،ص66 .

(50)Karl W. Deutsh , Social Mobilization Political Development , in , Hary Echstien and David E . Apter (eds.) , Comparative Politics , Free Press , New York , 1963 , pp. 586 – 567

(51) هدى ميتكس ، الابعاد السياسية للعولمة في آسيا ، في د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران) ، آسيا والعولمة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ،2003 ، ص 89 .

(52) نجلاء الرفاعي ، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية ، في : د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران) ، التحولات الديمقراطية في اسيا ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، 1999 ، ص 94– 95 .

53) نجلاء الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 96–99 .

54) خالد زكريا ابو الدهب ، مصدر سبق ذكره ، ص 192 .

55) نجلاء الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 102–103 .

56) خالد زكريا ابو الدهب ، مصدر سبق ذكره ، ص 193 .

57) هدى ميتكس ، مصدر سبق ذكره ، ص 81 .

58) نجلاء الرفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 104 – 105 .

59) د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 55 .

60) مايرون فينر، التغير السياسي : اسيا ، افريقيا ، الشرق الاوسط ، في : د. محمد زاهي بشير المغيربي(اعداداً وتقديماً) ، التنمية السياسية والسياسات المقارنة : قراءات مختارة ، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس 19980 ، ص ص 132– 133 .

61) د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، سلسلة آفاق (11) ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1993 ، ص 68 .

62) محمد سالمان طايع ، اندونيسيا ، في : د. محمد السيد و د. نيفين عبد الخالق مسعد (محرران) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، 1997، ص 296 .

63). عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر انموذجا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 138 ، اكتوبر 1999 ، ص 59 .

64) للمزيد من التفاصيل ينظر : د. ابتسام محمد العامري ، تجربة اللامركزية الادارية في جمهورية كوريا ، ورقة قدمت الى ندوة تجربة اللامركزية الادارية والمحافظات غير المنتظمة في اقليم التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد ، 11 آذار 2016 .